.

البيان الأولي لبعثة الملاحظة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني حول الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في تونس 2014

تونس في 24 نوفمبر 2014

I. الملخّص التنفيذي

تمثّل الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تونس في 23 نوفمبر 2014 إنجازاً إيجابياً آخر يرتكز على انتخابات 26 أكتوبر التشريعية، بهدف المضيّ قدماً في توطيد نظام سياسيّ ديمقراطيّ في البلاد. بصورةٍ إجمالية، تشكّل العمليات الدستورية والانتخابية التي نُظّمت حتى الآن عملاً بطولياً فذّاً بالنسبة لتونس، في وقتٍ ما زالت فيه البلاد تواجه تحدّياتٍ اقتصاديةً عسيرةً، ومخاوف أمنيةً متزايدةً، وأعمال عنفٍ مستمرّة على طول حدودها. لذا، مهما كانت نتيجة هذه الانتخابات، يجدر بالتونسيين أن يشعروا جميعاً بالفخر والاعتزاز لنجاح هذه العملية.

أقبل المواطنون التونسيون، في أوّل فرصةٍ لهم لاختيار رئيسهم بحرية، بأعداد كبيرة سواء كناخبين أو كملاحظين، مما يعكس ثقتهم بنزاهة العملية الانتخابية. وقد أديرت الانتخابات بطريقة محترفة وسلسة على يد موظّفين تمّ تدريبهم بشكلٍ مناسب، كما خلت من أيّ حوادث أمنية تُذكر. من جهتها، أظهرت هيئة الانتخابات عزمها على تحسين عملية تنظيم الانتخابات، بعد التعمّق في التحدّيات التي واجهتها في انتخابات أكتوبر.

قامت البعثة الدولية للمعهد الديمقراطي الوطني المكوّنة من 64 عضواً بزيارة أكثر من 220 مكتب اقتراع في 21 دائرة انتخابية من أصل الدوائر السبع والعشرين داخل البلاد. ويودّ الوفد أن يشدد على أنه ليس من الممكن في الوقت الحالي التوصل إلى استنتاجات نهائية حول العملية الانتخابية ككُل، حيث أنّ التجميع الرسمي للنتائج لم ينتهِ بعد، كما يجب أن يتم الفصل في أيّ شكاوى قد يتم تقديمها. وعليه، فإن هذا البيان أوليٌّ في طبيعته، وسوف يواصل المعهد ملاحظة العملية الانتخابية وإصدار التقارير حسب الحاجة.

بلغت التقديرات الأولية لنسبة إقبال الناخبين حسب معطيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والملاحظين المدنيين 64%، وهو رقمٌ يكاد يكون مماثلاً لمعدّل المشاركة الذي سجّلته الانتخابات التشريعية الشهر الماضي. بالرغم من ذلك، سجّل مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني معدّل مشاركة منخفض نسبياً في صفوف الناخبين الشباب، مما يشكّل تناقضاً للدور الملحوظ الذي أدّاه الشباب ضمن مجموعات الملاحظة المدنية وكأعضاء في مكاتب الاقتراع.

شهد اليوم الانتخابي بعض المشاكل المتفرّقة، لكن من غير المرجّح أن تكون هذه المشاكل قد أثّرت على النتيجة الإجمالية للتصويت. وقد تمكّن رؤساء مكاتب الاقتراع من معالجة الحالات التي بلّغ فيها أفرادٌ عن محاولاتٍ للتأثير على الناخبين بينما كانوا ينتظرون في الصفوف. فضلاً عن ذلك، بقيت بعض الموادّ الدعائية معلّقة خارج مراكز الاقتراع، كما سُجّلت حالاتٌ قليلة عن وقوع مشاحنات بين مناصري المترشّحين. لكن بشكلٍ عام، انتهج الناخبون والمسؤولون عن مراكز ومكاتب الاقتراع مقاربةً قائمة على قدر أكبر من الثقة والمعرفة بعملية التصويت بالمقارنة مع شهر أكتوبر.

استناداً إلى النتيجة النهائية لعملية تجميع الأصوات، قد تُنظّم دورة ثانية من الانتخابات في أواخر ديسمبر بين المترشّحَين الأوليين. في حال دعت الحاجة إلى تنظيم الدورة الثانية فعلاً، يمكن لهيئة الانتخابات، والمتنافسين السياسيين، ومجموعات المجتمع المدني أن تتّخذ بعض الخطوات الفورية، منها: اعتماد المترشّحين لبرامج سياسات واضحة ومفصّلة تشرك المواطنين بشكلٍ أفضل، لا سيّما الشباب منهم؛ تنظيم مناظرات تلفزية بين المترشّحين؛ توفير التمويل العمومي للحملات في الوقت المناسب، مع قيام هيئة الانتخابات بتوضيح شروط تنظيم الحملات بهدف تعزيز فرصٍ متساوية لكلا المترشّحين؛ وبذل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وشركائها في المجتمع المدني لمزيد من الجهود من أجل تثقيف المواطنين وحثّ الناخبين على المشاركة.

ولعلّ الأهمّ من ذلك هو ضرورة قيام القادة الجدد، ما إن تنتهي العملية الانتخابية بشكلٍ عام، بتوضيح كيف يمكن للديمقراطية أن تحقّق تغييراً إيجابياً للشعب التونسي. لذا، يجدر بهم ترجمة شرعيتهم كقادة منتَخبين إلى حوكمة متجاوبة، ذات مصداقية، بإمكانها أن تعالج المشاكل الاقتصادية والأمنية وغيرها من القضايا التي تشغل بال المواطنين. في هذا الإطار، يمكن للمواطنين التونسيين أن يستندوا إلى تجربتهم مع الحوار الوطني والنقاش الشامل لجميع الأطراف الذي أدى، في نهاية الأمر، إلى المصادقة على دستور ديمقراطي جديد، وتنظيم هذه الانتخابات التي تشكّل أساساً لمضيّ البلاد قدماً.

II. المعلومات العامة

ضمّت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ملاحظين من 27 دولةً، وقادها كلٌّ من العضو السابق في البرلمان الكندي عن المعارضة الرسمية، السيّدة أوليفيا شو؛ وعضو البرلمان الأوروبي من البرتغال، السيدة آنا غوميز؛ والنائب الأميركي عن الحزب الديمقراطي في كارولاينا الشمالية، السيّد دايفيد إي. برايس؛ ونائب رئيس المعهد الديمقراطي الوطني، السيّدة شاري براين. وترد قائمةٌ كاملةٌ بأسماء الملاحظين في آخر هذا البيان. تتمثّل أهداف البعثة في ملاحظة حيادية لكلّ جوانب العملية الانتخابية – بما في ذلك الحملة الانتخابية والإقتراع وعدّ الأصوات وفرزها يوم الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات- مما يعكس اهتمام المجتمع الدولي بتعزيز العملية السياسية الديمقراطية في تونس.

وزارت البعثة تونس في الفترة ما بين 19 و25 نوفمبر، وهي تأتي بعد بعثةٍ سابقةٍ لملاحظة الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر، وتقييم فترة ما قبل الانتخابات، أجراها وفد المعهد الديمقراطي الوطني المؤلّف من 51 ملاحظاً، بالتعاون مع المعهد الجمهوري الدولي في أوائل شهر سبتمبر. ويأخذ الوفد بعين الاعتبار التحليل الذي أجراه ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل، وعددهم سبعة، الذين انتشروا في مختلف أنحاء تونس منذ جوان الماضي، حيث قاموا بمتابعة فترة الاستعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية في جميع أنحاء البلاد. وقد عقد هؤلاء الملاحظون أكثر من 1100 اجتماعاً مع ممثّلين عن الأحزاب السياسية وفرق الحملات والإعلام والمجتمع المدني والسلطات الانتخابية في جميع الدوائر الانتخابية السبع والعشرين في تونس. ونُظّمت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني طبقاً لما ينصّ عليه القانون في تونس وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي صادقت عليه 47 منظمة دولية حكومية وغير حكومية حول العالم. بالاضافة إلى ذلك، تعاون

المعهد الديمقراطي الوطني مع بعثات الملاحظة الدولية الأخرى ومجموعات الملاحظة التونسية المدنية وغير الحزبية، تحديداً مع الشريك المحلي للمعهد أي شبكة "مراقبون" التي قامت بتدريب أكثر من 4000 ملاحظ ونشرهم في مختلف المناطق التونسية.

تُعبِّر البعثة عن تقديرها لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأميركية (MEPI) والوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية (DFATD) اللتين موّلتا عمل هذه البعثة، وقامتا، إلى جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتعزيز برامج الدعم الديمقراطي للمعهد في تونس. وبالإضافة الى بعثته الدولية، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني في عملية التحول الديمقراطي والعملية الانتخابية في تونس، من خلال دعم جهود ملاحظة الانتخابات لعدد من المؤسسات المحلية والجهود المبذولة لتطوير الأحزاب السياسية على المدى الطويل.

III. السياق الانتخابي

توفّر الانتخابات الرئاسية التونسية للمواطنين فرصتهم الحقيقية الأولى لاختيار رئيس دولتهم بحريّة. فالانتخابات الرئاسية في تونس لم تحظَ بأهميّةٍ تُذكر منذ عقودٍ طويلة. فقد كانت نتائج الانتخابات الرئاسية في العهدين الاستبداديين لكلٍّ من الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي محدّدةً سلفاً. وكان الرئيسان آنذاك يفوزان في الانتخابات بفارقٍ هائلٍ من الأصوات في أغلب الأحيان. في تلك الآونة، كانت وزارة الداخلية مسؤولةً عن تنظيم عملية التصويت التي كانت تفتقر بشكلٍ ملموس إلى الشفافية، وتتميّز بفرض قيودٍ على أقطاب المعارضة المترشّحين للانتخابات. لكن بعد انتفاضة 2011، قام مجلسٌ تأسيسيٌّ منتخَبٌ بتسمية السياسيّ السابق في المعارضة والناشط في مجال حقوق الإنسان، محمّد المنصف المرزوقي، رئيساً مؤقّتاً.

ينصّ الدستور الديمقراطي التونسي الجديد الذي تمّت المصادقة عليه في جانفي بعد مفاوضات مطوّلة على نظام سياسيّ نصف رئاسيّ، يتألّف من رئيسٍ ومجلس تشريعيّ يُنتخب كلٌّ منهما بشكلٍ مباشر لولاية تستمرّ خمس سنوات. وكانت سلطات الرئيس والمجلس التشريعي محلَّ جدالٍ محتدمٍ بين مشرّعي الدستور، حيث دافع البعض عن ضرورة وجود رئيس دولة قويّ بإمكانه توجيه البلاد على أكمل وجهٍ في هذه المرحلة الانتقالية، فيما أبدى البعض الآخر قلقه من أن تكون الصلاحيات المفرطة الممنوحة إلى الرئيس إنذاراً بعودة البلاد إلى النظام الاستبداديّ. في نهاية الأمر، فضّل المشرّعون حصر صلاحيات الرئيس ضمن ثلاثة مجالات هي: الدفاع والأمن الوطني والشؤون الخارجية، مع السماح له بولايتين اثنتين كحدٍّ أقصى. وإلى جانب المسؤوليات الموكلة إليه، تُسند إليه كذلك مهمّة مراجعة القوانين التي سنّها المجلس التشريعي، المسمّى رسمياً باسم مجلس نوّاب الشعب، والمصادقة على المعاهدات، وتعيين مسؤولي الدولة الرفيعي المستوى، بمن فيهم أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية. كما يحتفظ الرئيس لنفسه، في ظروف محدّدة فقط، بحقّ حلّ المجلس التشريعي والدعوة إلى تنظيم انتخابات جديدة.

تخضع سلطات الرئيس التونسي المقبل لمراجعة المجلس التشريعي الذي انتُخب أعضاؤه في 26 أكتوبر 2014. وكانت هذه الانتخابات التشريعية قد سجّلت سابقةً إيجابيةً ستستند إليها الانتخابات الرئاسية: فقد تجاوز معدّل مشاركة الناخبين المسجّلين في التصويت معظم التوقّعات؛ كما كانت الأجواء الانتخابية هادئةً وسلميةً؛ وبالرغم من بعض المخالفات والشوائب الإدارية البسيطة، فقد نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم عملية ذات مصداقية، لاقت نتائجُها قبولاً من جميع المتنافسين السياسيين البارزين.

لا ريب في أنّ تنظيم هذه الانتخابات ليس كافياً للتعويض عن كافة الشكاوى والتظلّمات التي أدّت إلى إشعال فتيلة الانتفاضة الشعبية قبل أربع سنواتٍ تقريباً. لكنه سيرسي أساساً سليماً يمكّن الرئيس المقبل من إعداد برنامج عمل هدفه إرساء الاستقرار في البلاد وتعزيز الأمن الوطني، وهي أولوية بارزة بالنسبة للمواطنين التونسيين. فضلاً عن ذلك، سيمثّل الرئيس النظام الديمقراطي التونسي الناشئ في الأوساط الدولية، عاملاً على نسج شراكات جديدة في مختلف أنحاء العالم من أجل إعادة تحريك

عجلة الاقتصاد في الداخل. ولعلّ مدى التزام الرئيس بتطبيق مبادئ الدستور التونسي، وبتعاونه مع رئيس الحكومة والمجلس التشريعي، يهدف إلى طمأنة المواطنين إلى أنّ البلاد ستلتزم بمسار الديمقراطية، لا بل ستسجّل سابقةً لتنظيم انتقال السلطة التنفيذية سلمياً.

IV. الملاحظات

فترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية

إدارة الانتخابات. اتّخذت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات خطواتٍ ملحوظةً لمعالجة نقاط الضعف التي تناولتها توصيات الملاحظين خلال الانتخابات التشريعية. فكان قرار الهيئة العليا بتنظيم جلسات تقييم مع الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات خطوةً أساسيةً ساهمت في التخفيف من النواقص في نظام الاتصالات الداخلية والتي أدّت إلى نقاط الضعف في السابق. كما راجعت الهيئة العليا أداء أعضاء مكاتب ومراكز الاقتراع ودرجة حيادهم السياسيّ، وقامت بتسريح المسؤولين الذين لم ترضَ عن أدائهم، معيدةً تدريب حوالى 15 ألف من رؤساء وأعضاء مراكز ومكاتب الاقتراع. فضلاً عن ذلك، قامت الهيئة العليا بعدّة تعديلات إجرائية لزيادة مستوى الفعالية والكفاءة في يوم الانتخابات، إلا أنّها لم تبلّغ الهيئات الفرعية، في بعض الأحيان، بهذه التغييرات بطريقة مفصّلة ومنسّقة على السّواء.

مع أنّ عدداً قليلاً من المتنافسين السياسيين ومنظّمات المجتمع المدني واصلوا زعمهم أنّ هيئة الانتخابات لم تتصرّف بطريقة حيادية، إلا أنّ بعثة الملاحظة لم تسجّل أيّ مظاهر مماثلة للانحياز. جديرٌ بالذكر أيضاً أنّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قد بذلت جهوداً إضافية للعمل بشفافية، مثل نشر كميّة هائلة من المعلومات عن العملية الانتخابية على موقعها الإلكتروني. وقد أعربت الحملات الرئاسية عن حيرتها وارتباكها حيال كيفية تطبيق الشروط المتعلقة بنشاطات الحملة وتمويلها، وقد كان بإمكانها أن تستفيد أكثر لو أنّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نشرت المزيد من التوضيحات والتصريحات المنتظمة والشاملة في هذا الإطار.

تسجيل الناخبين. لم تقم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنشر قائمة نهائية بالناخبين قبل موعد الانتخابات التشريعية، مع العلم أنّ الفرصة كانت متاحة للناخبين للتأكّد من تسجيل أسمائهم إما عبر الانترنت وإما عبر الرسائل النصية القصيرة SMS. كانت هذه القائمة النهائية ستشكّل، في حال نشرها، أداةً قيّمةً لضمان حقّ الاقتراع وإدارة العملية الانتخابية بشكلٍ فعّال. لكنّ بعض الناخبين الذين كانوا قد تسجّلوا في دورتَي 2011 و2014، لا سيّما في الدوائر الانتخابية في الخارج، لم يعثروا على أسمائهم ضمن سجلّ الناخبين خلال تقدّمهم للتصويت في الانتخابات التشريعية. نتيجةً لذلك، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن إمكانية قيام الناخبين المسجّلين سابقاً، بين 2 و8 نوفمبر، بتغيير مكتب الاقتراع المعيّن لهم، وإضافة أسمائهم إلى قائمة الناخبين في مكتب الهيئة الفرعية للانتخابات، وذلك إذا تمكّنوا من الاستظهار بما يثبت تسجيلهم أوّل مرّة. فتلقّت الهيئة ما مجموعه 9452 طلباً، معظمها من ناخبين غير مسجّلين كانوا غير مؤهلين للمشاركة في التصويت. وقد وافقت الهيئة على 1618 طلباً فقط، معظمها من الدوائر الانتخابية في الخارج، تضمّنت إضافة 489 اسماً جديداً فقط إلى سجل الناخبين. ومع أنّ الهيئة نشرت الأسماء الإضافية فعلاً، إلا أنّ هذه الأسماء لم تخضع لعملية المراجعة العامة والشكاوى التي أجريت في أواخر فترة التسجيل الرسمية الصيف الفائت.

تسجيل المترشحين. تلقّت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 70 طلب ترشّح خلال فترة تسجيل المترشّحين للرئاسة التي امتدّت من 8 إلى 22 سبتمبر، لم يبقَ منها بعد عمليات المراجعة والطعون اللاحقة التي قامت بها الهيئة إلا 27 مترشّحاً مؤهلاً، منهم امرأة واحدة هي أوّل مترشّحة رئاسية في تاريخ البلاد. كي يكون كلّ صاحب الطلب مؤهلاً لترشيح نفسه للانتخابات، يجب أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخابات، أي: أن يكون فوق الخامسة والثلاثين من العمر، أن يكون ناخباً

مسجّلاً، أن يكون مواطناً تونسياً منذ الولادة، ومسلماً. وقد اشترط على المترشّحين أيضاً تسليم قائمة بإمضاءات إما 10 آلاف ناخب مسجّل من 10 دوائر انتخابية أو أكثر وإما إمضاءات 10 أعضاء في المجلس الوطني التأسيسي.

خلال مراجعة مطالب الترشّح، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنّها تملك أدلة قد تثبت أنّ بعض المترشّحين أقدموا على جمع إمضاءات بعض المواطنين من دون علمهم أو موافقتهم. كما أكّدت الهيئة على أنّ القانون الانتخابي يجيز لها فقط التأكّد إن كانت الإمضاءات التي جمعها المترشّحون تستوفي الشروط القانونية، مثلاً إن كان الممضون ناخبين مسجّلين، أو إن كان هؤلاء الناخبون أنفسهم لم يمضوا لعدّة مترشّحين في وقت واحد. لكنّ القانون لا يخوّل الهيئة المذكورة مراجعة صحّة الإمضاءات. لذا، باشر المدّعي العام، بطلب من الهيئة، بالتحقيق في الإمضاءات المزوّرة.

وضعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحت ذمّة المواطنين نظاماً قائماً على الرسائل النصية القصيرة، يؤكّدون بموجبه إن كان اسمهم وارداً دعماً لأحد المترشّحين للرئاسة، كما شجّعتهم على رفع شكوى بشأن هذا الأمر من خلال المحاكم الكائنة في دوائرهم المحلية. من جهته، تلقى المعهد الديمقراطي الوطني عدّة تقارير من مواطنين في مختلف أنحاء البلاد تفيد بأنّ أسماءهم قد استخدمت من دون علمهم. فألحق هذا الجدال ضرراً بثقة العامة في المترشّحين. وفي ما خلا هذه القضية، وجدت مجموعات الملاحظة المدنية شوائب أخرى في قائمات الإمضاءات، مثل تكرّر بعض الأسماء وورود أسماء بعض الأشخاص المتوفّين بين الإمضاءات.

الحملة الانتخابية. امتدّت الفترة الرسمية للحملة الانتخابية بين 1 و21 نوفمبر، مع يوم واحد من الصّمت الانتخابي قبل يوم الاقتراع. بعد بداية هادئة، شهد فيها الأسبوع الأول انطلاق حملات بضعة مترشّحين فقط، ازدادت الحملات زخماً محدوداً مع اقتراب نهاية الفترة المخصّصة لذلك. جديرٌ بالذكر أنّ بعض المترشّحين كانوا يتمتّعون بموارد كثيرة، ناهيك عن تمتّع البعض منهم بدعم الأحزاب السياسية وبناها التحتية، فتمكّنوا بشكلٍ عام من تنظيم حملات واسعة النطاق. في المقابل، قام المترشّحون المستقلّون بانتقاد تلك العملية كونها لم تقدّم فرصاً متساويةً لجميع المتنافسين. وقد نظّم معظم المترشّحين حملاتٍ مرتكزةً على برامج عامة متشابهة ركّزت على: الأمن ومكافحة الإرهاب؛ الاقتصاد والبطالة؛ التنمية الجهوية والبنى التحتية؛ والعلاقات الخارجية. لكنّ المترشّحين نادراً ما توسّعوا في السياسات المحدّدة التي سيسعون إلى تطبيقها عندما يشغلون منصب الرئيس. في المقابل، أشار بعض المترشّحين ومنظّمات المجتمع المدني إلى لغة الحملات التي ازدادت سلبيةً وتحريضاً. وفي بعض الحالات، زعم مترشّحون أنهم تعرّضوا للتهديد عبر خطابات مشحونة بلغة العنف والكراهية.

كما كانت الحال في الانتخابات التشريعية، لم يميّز القانون بشكلٍ واضحٍ بين نشاطات الحملات المسموحة والممنوعة، مما أدى إلى اختلاف في تفسير القانون بين دائرة انتخابية وأخرى من قبل المتنافسين السياسيين والسلطات الانتخابية. فمن الانتهاكات الانتخابية، بحسب الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات ومنظّمات المجتمع المدني، إلصاق الإعلانات في أماكن غير مرخّصة وإتلاف ملصقات المترشّحين. وقد تمّ التخفيف بالنسبة للانتخابات الرئاسية من القيود التي كانت مفروضة على قائمات المترشّحين في الانتخابات التشريعية، حين أصبح بإمكان المترشّحين شراء مساحات إعلانية على الملصقات واللوحات الإعلانية. لكن من الانتهاكات الملحوظة التي سجّلتها الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات عدم قيام المترشّحين بتقديم إعلام مسبق بالنشاطات التي نظّموها ضمن إطار حملتهم الانتخابية. وقد اعتبر المترشّحون أنفسهم أنّ الخطط التي وضعوها ضمن إطار الحملة الانتخابية كانت سلسة، كما علّقوا على القيود الأمنية التي اشترطت عليهم تعديل بعض النشاطات أو إلغاءها في اللحظات الأخيرة.

تمويل الحملات. فرض القانون الانتخابي لعام 2014 قيوداً أكثر صرامة على الإنفاق الانتخابي، وضيّق الشروط الخاصة بالحملات ملزماً إياها بتوثيق نفقاتها، كما شدّد من العقوبات المترتّبة عن الانتهاكات. جديرٌ بالذكر أنّ الحملات الرئاسية كانت مؤهلةً لتلقي تمويل عمومي، فضلاً عن إمكانية إنفاق هبات خاصة والتمويل الذاتي إنما ضمن حدود سقفٍ معيّن. من جهته، كان من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتوزيع المخصّصات الأولى من الأموال العمومية على المترشّحين قبل سبعة أيام كحدٍّ

أقصى من بداية فترة تنظيم الحملات، إلا أنه لم يقم بذلك إلا بعد أسبوعين على انطلاق هذه الفترة- أيّ بتأخير بلغ 21 يوماً. وقد انتقد العديد من المرشّحين بشدّة هذا التأخير، لا سيّما المستقلّون منهم الذين كانوا يملكون، بشكلٍ عام، موارد أقل، وبالتالي فقد تأثّروا بهذا التأخير بشكلٍ متفاوت. أما بعض المترشّحين الذين انسحبوا من السباق الانتخابي، فقد أبدوا قلقهم من تجاوز متنافسيهم لسقف الإنفاق الانتخابي. في هذا الإطار، لا ريب في أنّ جهود الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ودائرة المحاسبات لمراجعة نفقات المترشّحين، وفرض عقوبة على من تجاوز الإنفاق المقرّر، ستشكّل جانباً مهمّاً من جوانب فترة ما بعد الانتخابات. فضلاً عن ذلك، اتُّهم بعض المترشّحين والأحزاب من قبل متنافسيهم بشراء الأصوات، إلا أنّ البعثة لم تتلقَّ أيّ أدلّة مباشرة تؤكّد على ذلك.

تثقيف الناخبين. قادت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مبادراتٍ لتحسين مستوى فهم الناخبين للإجراءات المعتمدة في يوم الاقتراع، مع الإشارة إلى أنّ بعض منظّمات المجتمع المدني نفّذت مبادرات محلية منفصلة بدورها. وقد أشار ملاحظو عملية التصويت في الانتخابات التشريعية إلى أنه، بالنظر إلى تجربة تونس المحدودة في مجال الانتخابات التنافسية، كان بإمكان الناخبين الاستفادة من عملية تثقيف انتخابي على نطاق أوسع. في هذا الإطار، مع أنّ الهيئة كانت لتساهم في التخفيف من حيرة الناخبين بشكلٍ أكبر لو أنها أطلقت حملةً متناسقةً وشاملةً لتثقيف الناخبين مباشرةً بعد انتهاء الانتخابات التشريعية، إلا أنّ حملة الهيئة عُلّقت، للأسف، بشكل كامل خلال الأسبوعيين التاليين لسباق الانتخابات التشريعية. ومع استئناف المبادرة بعد الأسبوع الأول من الحملة الرئاسية، انحصر تثقيف الناخبين، من جديد، بمواقع الإنترنت، واللوحات الإعلانية، وتوزيع النشرات والمواد الترويجية الأخرى. وبخلاف ما جرى في الانتخابات التشريعية، قامت الهيئة العليا بإشراك منظّمات المجتمع المدني فعلاً في عملية توزيع موادّ رسمية لتثقيف الناخبين، وهي خطوةٌ أثبتت أهميّتها في محاولة بلوغ عددٍ أكبر من المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، قادت بعض منظّمات المجتمع المدني مبادرات مستقلة لاستهداف الناخبين في بعض المناطق الريفية.

الإعلام. تراقب الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري مدى التزام وسائل الإعلام التلفزية والإذاعية بأحكام القانون الانتخابي المتعلقة بكيفية تغطية الحملات الرئاسية، في حين تكون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مسؤولة عن مراقبة الصحف. وكما هي الحال في الفترة المؤدية إلى الانتخابات التشريعية، أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري خطايا بحقّ قنوات الإذاعة والتلفزة التي انتهكت فصول القانون الانتخابي المانعة لبثّ الدعاية للمترشّحين أو المعلومات المتعلقة باستطلاعات الرأي. فضلاً عن ذلك، تلقّت بعض القنوات التلفزية إنذارات من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بهدف ضمان تغطية أخبار جميع المترشّحين بشكلٍ متساوٍ، وبما يتوافق مع القانون.

الأمن. أشار عدة مترشّحين إلى أنّ وزارة الداخلية نقلت إليهم معلومات عن عدة مخطّطات كانت تُحاك لاغتيالهم، مما دفعهم، بحسب البعض، إلى تعديل استراتيجياتهم الخاصة بحملاتهم الانتخابية. وقد استعانت الحملات بشركات حماية خاصة، في حين قدّمت الحكومة مرافقين لتأمين الحماية للمترشّحين. كما سُجّلت أيضاً حوادث عنف متفرّقة استهدفت حملات ومنظّمات مجتمع مدني. أما في وسط البلاد والمناطق الشرقية منها، فقد ظلّت قوّات الأمن التونسية تتعرّض لهجمات عنيفة من قبل مجموعات متطرّفة.

يوم الانتخابات

المناخ العام. سجّل الملاحظون هدوءاً ونظاماً في اليوم الانتخابي الذي تميّز بمزيجٍ من المهنية والشفافية. فقد بدا أعضاء مكاتب ومراكز الاقتراع، والناخبون، والملاحظون المدنيون ملتزمين بالعملية الديمقراطية عوضاً عن التزامهم بنتيجة حزبية محدّدة، كما بدا أنّ جميعهم يتحلّون بموقف إيجابي حيال هذه العملية. وكانت الانتخابات التشريعية الشهر الماضي قد ساعدت في تمهيد الطريق نحو تنظيم انتخابات رئاسية هادئة، حيث وصف بعض الملاحظين الأجواء ضمن مكاتب الاقتراع وكأنها أجواء شركة. فضلاً عن ذلك، أشار الملاحظون في العديد من الحالات إلى الحماسة الحقيقية التي عبّر عنها الناخبون المشاركون في عملية التصويت.

المشاركة. تشير التقديرات الأولية لمعدّل مشاركة الناخبين إلى أنّ معدّل المشاركة هذه المرّة كان مشابهاً لذاك الذي سجّلته الانتخابات التشريعية في الشهر الماضي. وقد شكّلت النساء، في مختلف مكاتب الاقتراع التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني، نسبةً أدنى بقليل من نصف الناخبين الذين تمّت ملاحظتهم. لكن في كلّ دائرة انتخابية لاحظ فيها المعهد عملية التصويت تقريباً، كان الملاحظون يشيرون إلى تدني مستوى مشاركة الشباب في التصويت في مختلف مراحل النهار. كما كانت صفوف الناخبين في الصباح طويلةً نسبياً في العديد من الدوائر الانتخابية، غير أنّ أعضاء مكاتب الاقتراع كانوا قادرين على تنظيم صفوف الناخبين بشكل سريع وفعّال نوعاً ما. كما سجّل الملاحظون أنّ أكثرية الناخبين كانوا أكبر سنّاً في الفترة الأولى من النهار، مع غلبة الرجال على النساء صباحاً في معظم الدوائر الانتخابية.

إجراءات التصويت. بشكلٍ عام، جرت عملية التصويت على نحوٍ سلس وفعّال. فقد فتحت معظم مكاتب الاقتراع أبوابها تقريباً في الموعد المناسب، كما نُظّم التصويت بطريقة منظّمة وأدير بشكلٍ جيّد. فضلاً عن ذلك، عبّر كلٌّ من أعضاء مراكز ومكاتب الاقتراع عن ازدياد ثقتهم بطريقة فهمهم للإجراءات. لكن في بعض الحالات، لم يتّبع رؤساء وأعضاء مكاتب الاقتراع الإجراءات الرسمية، مثل التحقّق إن كان إصبع الناخب مغمّساً بالحبر أو الاحتفاظ بهاتف الناخب بينما يسجّل خياره على ورقة الاقتراع، لكن لا يبدو أنّ هذه المخالفات قد أثّرت على نتائج التصويت، كما لا يبدو أنها محاولات مقصودة لانتهاك إجراءات التصويت.

أعضاء مكاتب الاقتراع. بدا أنّ الجهود التي بذلتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لإعادة تدريب أعضاء مكاتب الاقتراع قد تكلّلت بالنجاح، حيث لاحظ كلّ من الناخبين وأعضاء البعثة على السواء تحسّناً ملموساً في درجة سلاسة اليوم الانتخابي بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية. وقد انعكس هذا الأمر، جزئياً، من خلال تراجع فترة انتظار الناخبين في الصفوف، وفرز الأصوات بطريقة أكثر فعالية. إلى جانب ذلك، كان أعضاء مكاتب الاقتراع محترفين، وبدوا متفانين في عملهم لضمان الشفافية والحيادية في عملية التصويت والفرز. بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية، بدا أعضاء مكاتب الاقتراع أكثر ثقةً بأدوارهم وإجراءاتهم المحدّدة. كما تمّ حلّ عدّة مسائل كانت قد برزت خلال الانتخابات التشريعية، إلى حدٍّ كبير، استعداداً للانتخابات الرئاسية، كتحديد الحالات التي يمكن فيها تقديم المساعدة إلى الناخبين وكيفية اتّباع الإجراءات المحدّدة لفتح صناديق الاقتراع وإغلاقها. فضلاً عن ذلك، أشار ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني إلى أنّ الشباب شكّلوا نسبةً ملحوظةً من أعضاء مكاتب الاقتراع، وأنّ نصف هؤلاء الأعضاء تقريباً، في مكاتب الاقتراع التي زارها الملاحظون، كانوا من النساء، بمن فيهم رؤساء مكاتب الاقتراع.

نشاطات الحملات. لم يشهد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أيّ نشاطات حملات بارزة خلال فترة الصمت الانتخابي قبل اليوم الانتخابي أو في يوم 23 نوفمبر. لكنّ الملاحظين تنبّهوا إلى أنّ ملصقات الإعلانات والمواد الدعائية الأخرى بقيت معلّقة خارج مراكز الاقتراع في عدّة دوائر انتخابية. فضلاً عن ذلك، حملت بعض مكاتب الأحزاب السياسية والسيارات التابعة لها صوراً لمرشّحين في اليوم الانتخابي خارج المناطق المخصّصة لذلك. كما شهد الملاحظون على عدد صغير من الحالات التي حاول فيها أشخاصٌ التحدّث عن مترشّحين معيّنين مع ناخبين ينتظرون في صفوف انتخابية داخل مراكز الاقتراع؛ لكنّ أعضاء مكاتب الاقتراع تمكّنوا من طرد هؤلاء الأفراد من حرم مركز الاقتراع، بدعم من عناصر الجيش عندما دعت الحاجة إلى ذلك.

إجراءات الفرز. بدا أعضاء مكاتب الاقتراع أكثر تمرّساً في إجراءات إغلاق صناديق الاقتراع وفرز الأصوات بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية الشهر الماضي. نتيجةً لذلك، أتمّوا مرحلة الفرز بوتيرةٍ أسرع في المكاتب التي زارها الملاحظون. وقد تمّ الالتزام بالإجراءات عموماً بطريقة فعالة ومحترفة وشفافة. فتمكّن رؤساء مكاتب الاقتراع من توضيح إجراءات معيّنة ومعالجة بعض الأخطاء البسيطة التي حدثت خلال الفرز. وقد اتّفق ملاحظو المجتمع المدني وممثّلو المترشّحين الذين كانوا متواجدين في مختلف مكاتب الاقتراع التي زارها أعضاء البعثة على كيفية تقدير أوراق الاقتراع الملغاة ولم يطعنوا في النتائج المعلنة.

الملاحظة. على غرار انتخابات أكتوبر التشريعية، أدّى المواطنون دوراً ناشطاً في مراقبة عملية التصويت، وقد أشارت هيئات الانتخابات إلى أنها قد أصدرت أوراق الاعتماد لحوالى 27 ألف ملاحظ مدنيّ غير حزبيّ و65 ألف من ممثّلي المترشّحين. جديرٌ بالذكر أنّ الملاحظين المدنيين غير الحزبيّين الذين يمثّلون عدداً من مبادرات الملاحظة المتنوّعة كانوا متواجدين بشكلٍ جيّد في كافة مكاتب الاقتراع تقريباً التي زارها المعهد الديمقراطي الوطني، كما كان ممثّلو المترشّحين حاضرين في حوالى كلّ مكاتب الاقتراع التي زارتها البعثة تقريباً.

سهولة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. بحسب ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني، كانت الصعوبات التي واجهها الأشخاص ذوو الإعاقة على صعيد الوصول إلى مكاتب الاقتراع أقل بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية. فأظهرت بعض الدلائل أنّ هيئات إدارة الانتخابات قد بذلت جهوداً لتبديد المخاوف التي أثارها الملاحظون المحليون والدوليون في شهر أكتوبر، مثل بناء منحدراتٍ تسهّل صعود الأدراج، وتزويد رؤساء وأعضاء مكاتب الاقتراع بإرشادات أكثر وضوحاً حول كيفية مساعدة هؤلاء الناخبين. في هذا الإطار، سجّل ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني هذه التحسينات في عدّة مكاتب اقتراع، فلم يلحظوا وجود أيّ عائق يحول دون التصويت، مع أنّ البنى التحتية بقيت تطرح صعوبات في بعض الحالات. فضلاً عن ذلك، وزّعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حاملات لأوراق الاقتراع بطريقة اللمس (برايل) لمساعدة الناخبين المكفوفين على التصويت. ومع أنّ ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني شهدوا على هذا الأمر في حالةٍ واحدة على الأقل، لكن من غير المعروف إلى أيّ مدى تمّ توزيع الموادّ المذكورة أو استخدامها فعلاً.

الأمن. لاحظ أعضاء البعثة أنّ هذه القوّات تصرّفت بطريقة محترفة على الدوام. فكان أفراد من الشرطة والجيش متواجدين خارج جميع مراكز الاقتراع التي زارها الملاحظون، كما دخلوا إلى مركز الاقتراع في بعض الحالات، مع الإشارة إلى أنّ هذا الأمر لم يرهب الناخبين أو يقلقهم على ما يبدو. ونتيجة مخاوف أمنية، قرّرت الحكومة وهيئة الانتخابات تقليص عدد ساعات العمل في 50 مكتب اقتراع ضمن ثلاث ولايات غرب تونس. من جهتهم، أشار ملاحظون إلى ارتفاع مستوى تواجد قوّات الأمن في أحد هذه المكاتب الاقتراعية. إلى جانب ذلك، تفادياً للتأخير الذي شهدته الانتخابات التشريعية، أجرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والجيش تعديلات لمسار الطرق التي سيسلكها المعنيّون لتسليم المواد الانتخابية قبل اليوم الانتخابي، ولنقل المواد إلى مراكز تجميع الأصوات بعد إقفال صناديق الاقتراع.

V. التوصيات

انطلاقاً من روح التعاون الدولي، واستناداً إلى هذه الملاحظات المتعلقة بالفترة التي تسبق يوم الانتخابات بالإضافة إلى ملاحظات يوم الانتخابات، تقدّم بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بكل احترام التوصيات التالية:

في صورة إجراء دورة ثانية من الانتخابات:

- مع الاعتراف بأهمية المشاركة الناشطة للتونسيين في العملية الانتخابية حتى الآن، يجب على المترشّحَين اللذين يبلغان الدورة الثانية أن يسعيا إلى إشراك المواطنين خلال الحملة. وبشكلٍ خاص، يجب أن تركّز جهود الحملات على استهداف الشباب بشكلٍ مباشر، وإشراكهم، ومعالجة مخاوفهم المتعلقة بالسياسات. . في هذا الإطار، استشهاداً بتوصيةٍ رفعتها البعثة بعد الانتخابات التشريعية، تعتبر المناظرات التلفزية بين المترشّحين إحدى الطرق المحتملة لإعلام الناخبين ببرامج المترشّحين السياسية وتعزيز العملية السياسية المدنية.

- بهدف السماح للناخبين باتّخاذ خيارات واعية، يجدر بالمترشّحَين أن يقدّما برامج قائمة على سياسات واضحة ومفصّلة. فإنّ تنظيم حملة متينة في الدورة الثانية من الانتخابات يساعد في التخفيف من عزوف الناخبين ويضمن

مشاركتهم المستدامة، في حين أنّ عدم التنبّه للقضايا الملموسة قد يجازف بتخييب توقّعات الناخبين ويساهم في زيادة حدّة التحدّيات المتعلقة بإدارة البلاد.

- تمثّل الفترة الزمنية قبل الدورة الثانية من الانتخابات فرصةً لتنظيم حملة لتثقيف الناخبين وحثّهم على المشاركة، وهي حملة يجب أن تبدأ فوراً. من جهتها، تشجّع البعثة الهيئةَ العليا المستقلة للانتخابات على تنظيم مثل هذه المبادرات في ظلّ تعاون وثيق مع المجتمع المدني، ومع إيلاء اهتمام خاص للتشجيع على مشاركة ناخبين شباب.

- تشجّع البعثةُ الهيئةَ العليا المستقلّة للانتخابات على مواصلة توجّهاتها الإيجابية من حيث التواصل بشكل أكثر انتظاماً وانفتاحاً مع المتنافسين السياسيين، والمجتمع المدني، والشعب ككل. ويجدر بالهيئة أن تتأكّد، منذ البداية، بأنّ كلتا حملتي المترشّحين تحيطان علماً بشكل كامل بشروط نشاطات الحملات وتمويلها.

على المدى الطويل

- تمنح هذه الانتخابات القيادة السياسية الجديدة في تونس فرصة الإثبات أنّ المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً يمكن أن تلبّي مطالب المواطنين. وفي خطوة أساسية، يجب أن يظهر المسؤولون المنتخَبون التزامهم بالإصغاء إلى أولويات الناخبين المشتركة، لا سيّما الشباب منهم. سيشكّل هذا الأمر الخطوة الأولى في عملية طويلة تهدف إلى تعزيز ثقة الشباب وإشراكهم في العملية الديمقراطية على المدى الطويل. فضلاً عن ذلك، إنّ عدم إثبات كيف ستحسّن هذه المؤسسات من حياة الأشخاص قد يؤدي إلى إضعاف الثقة في المكاسب الديمقراطية التي تحقّقت حتى اليوم.

- كما سبق وأثبت المواطنون التونسيون من خلال المشاركة في مختلف مراحل العملية الاقتراعية، يجب الاستمرار في إشراك المواطنين سياسياً كي يتأكّدوا من أنّ قادتهم يخضعون للمساءلة. فالمشاركة المستمرّة للمواطنين في الحياة السياسية- سواء كانوا أفراداً يشركون ممثّليهم المنتخَبين أو منظّمات مجتمع مدني تلاحظ أداء الحكومة وتعدّ التقارير بشأنها- أمرٌ ضروريّ.

- مع احتمال أن تشكّل الانتخابات البلديّة فرصة الاقتراع القادمة بعد الدورة الثانية المحتملة للانتخابات، يجب أن يفكّر القادة السياسيون بشكلٍ جديّ في الطريقة التي يمكن أن تشكّل عبرها هذه الانتخابات سبيلاً إلى المشاركة العامة الهادفة. بشكلٍ خاص، يمكن أن تقدّم الانتخابات المحلية سبيلاً أمام الشباب التونسي لشغل مناصب المسؤولية السياسية.

- في محاولة لتعزيز مشاركة المزيد من الناخبين المؤهلين، كرّرت البعثة توصيتها السابقة بأن تقوم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: بإجراء مراجعة شاملة لسجل الناخبين؛ ودراسة احتمال تمديد فترة التسجيل؛ وتقييم أنظمة التسجيل المتنوّعة التي يمكن أن تزيد من عدد الناخبين، مثل المقاربة المستندة إلى قاعدة بيانات محدّثة للهوية الوطنية.

- يجب أن يتّخذ المجتمع الدولي خطواتٍ استثنائيةً لضمان نجاح هذه العملية الانتقالية الديمقراطية الناشئة ضمن مناخٍ عالميّ يغلب عليه انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي. أما السبيل إلى ذلك، فمن خلال مجموعة متنوّعة من الأدوات المتعدّدة والثنائية الأطراف، مثل تأمين الدعم الاقتصادي، والمساعدة التقنية، وآليات الحوكمة السليمة.

VI. البعثة والملاحظة الدولية

يجب أن تأخذ أي عملية تقييم دقيقة وشاملة في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية، حيث أنه لا يمكن تقييم أي عملية انتخابية بمعزل عن المحيط الذي تجري فيه. ومن ضمن العوامل التي يتعيّن أخذها بعين الاعتبار: الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك القوانين الانتخابية والقوانين ذات الصلة، وقدرة المواطن على البحث عن معلومات كافية ودقيقة والحصول عليها لتساعده على اتخاذ خياراته السياسية، وقدرة المتنافسين السياسيين على تنظيم صفوفهم والوصول إلى المواطن بهدف كسب دعمه، وأداء وسائل الإعلام أثناء تغطيتها لكافة الأحزاب والمرشحين والأحداث، وحرية المواطنين والمتنافسين السياسيين في المشاركة في العملية السياسية والانتخابية بدون خوف من التهديد أو من التعرّض إلى التعنيف أو الإهانة بسبب خياراتهم السياسية، وعملية تسجيل الناخبين ونزاهة السجل النهائي للناخبين، والحق في الترشح للانتخابات، والقيام بعملية التصويت وفرز الأصوات واحتسابها وتسليم النتائج والإعلان عنها، والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بعملية الانتخاب، وتنصيب المترشّحين الفائزين في مقاعدهم. كما تجدر الإشارة إلى أنه ليس من عملية انتخابية مثالية وكل العمليات السياسية والانتخابية عرضة للصعوبات. في نهاية المطاف، في الانتخابات الديمقراطية يكون الناخبون قادرين على التعبير بحرية عن إرادتهم وتعكس النتائج النهائية كيف أدلى الناخبون بأصواتهم.

لقيت الملاحظة الدولية للانتخابات قبولاً واسعاً لدى البلدان في كافة أنحاء العالم بحيث أصبحت تلعب اليوم دوراً هاماً في إعلام المواطنين وكذلك المجتمع الدولي بطبيعة العملية الانتخابية لكلّ بلد. وإذا تمّت عملية الملاحظة الدولية للانتخابات في ظروف ملائمة وطبقاً لما تقتضيه القوانين والتشريعات الوطنية لعمليات التقييم الشفافة والنزيهة، فإنّ الملاحظة الدولية للانتخابات تسعى إلى تعزيز نزاهة العمليات الانتخابية من خلال تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية ومنع سوء التصرف، بالإضافة إلى تحديد المشاكل والانتهاكات التي قد تحدث، ما يُمَكّن فعلاً من تدارك وإصلاح أي خلل من شأنه أن يطرأ.

ترحّب كافة البلدان بالبعثات الدولية لملاحظة الانتخابات في أي مرحلة من مراحل التقدم الديمقراطي. وتستند تجربة المعهد الديمقراطي الوطني خلال الانتخابات التونسية إلى تاريخ طويل وتجربة عريقة تواصلت على مدى أكثر من 30 سنة، قام فيها أعضاء المعهد بمراقبة أكثر من 200 عملية انتخابية تمت في جميع بلدان العالم ومنها الأردن والمغرب ومصر ولبنان وموريتانيا والجزائر والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتودّ البعثة الإعراب عن إمتنانها وشكرها للقبول والتعاون اللذين وجدتهما لدى الناخبين والمسؤولين عن العملية الانتخابية وقادة الأحزاب السياسية والمسؤولين في الحكومة والممثلين عن الإعلام والمجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد تلقّى اعتماداً رسمياً للقيام بمهمة دولية لملاحظة الانتخابات من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتقدّم البعثة إعلانها حول عملية الانتخابات للمساهمة في إعطاء مزيد من المساندة والتعزيز للمؤسسات والعمليّات الديمقراطية في تونس.

بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات الرئاسية في تونس 2014

Attahiru Jega, Nigeria	أتاهيرو جيغا، نيجيريا
Adib Faris, Lebanon	أديب فارس، لبنان
Adele Maria-Ravida, Italy	أديل ماريا رافيدا، إيطاليا
Elizabeth Young, United States	إليزابيث يونغ، الولايات المتّحدة الأميركية
Ermira Mehmeti, Macedonia	إرميرا مهمتي، مقدونيا
Ana Gomes, Portugal	آنا غوميس، البرتغال
Anna Mysliwiec, United States	آنا ميسليويك، الولايات المتحدة الأمريكية
Angela Short, United States	أنجيلا شورت، الولايات المتّحدة الأميركية
Olivia Chow, Canada	أوليفيا شو، كندا
Ian Woodward, United States	إيان وودوارد، الولايات المتّحدة الأميركية
Paul Hong, Canada	بول هونغ، كندا
Tatiana Zilkova, Slovakia	تاتيانا زيلكوفا، سلوفاكيا
Toshiro Baum, United States	توشيرو بوم، الولايات المتّحدة الأميركية
Judy Wasylycia-Leis, Canada	جودي واسيليسيا-ليس، كندا
Jordi Pedret, Spain	جوردي بيدري، إسبانيا
Jeffrey England, United States	جيفري إنغلند، الولايات المتّحدة الأميركية
Haim Malka, United States	حاييم مالكا، الولايات المتّحدة الأميركية
Khaled Al Shameri, Yemen	خالد الشامري، اليمن
Dareen Al-Khoury, Jordan	دارين الخوري، الأردن
David Price, United States	دايفيد برايس، الولايات المتّحدة الأميركية
David McLaughlin, Canada	دايفيد ماكلولن، كندا
Raed Al Adwan, Jordan	رائد العدوان، الأردن
Ruba Abdelkarim, Jordan	ربى عبد الكريم، الأردن
Robin Carnahan, United States	روبن كارنهان، الولايات المتّحدة الأميركية
Salvador Romero, Bolivia	سلفادور روميرو، بوليفيا
Charles Djrepko, Benin	شارل دجربكو، بنين
Shari Bryan, United States	شاري براين، الولايات المتّحدة الأميركية
Aref Jaffal, Palestine	عارف جفّال، فلسطين
Assem Chaya, Lebanon	عاصم شيّا، لبنان
Abdramane Diallo, Burkina Faso	عبد الرحمن ديالو، بوركينا فاسو
Omar Kader, United States	عمر قادر، الولايات المتّحدة الأميركية
Gaby Senay, Canada	غابي سيناي، كندا
Greg Lyle, Canada	غريغ لايل، كندا
Faris Al-Aquar, Yemen	فارس الأقور، اليمن
Valerie Shawcross, United Kingdom	فاليري شوكروس، المملكة المتّحدة
Firas Al Husaini, Iraq	فراس الحسيني، العراق
Francesca Boggeri, Italy	فرانشيسكا بوغيري، إيطاليا

Vera Lourenço, Portugal	فيرا لورانسو، البرتغال
Vesna Dolinsek, Slovenia	فيسنا دولينسك، سلوفينيا
Karl Inderfurth, United States	كارل إندرفورث، الولايات المتّحدة الأميركية
Carol Sharer, United States	كارول شارر، الولايات المتّحدة الأميركية
Kamel Meziani, Algeria	كمال مزياني، الجزائر
Christine Schoellhorn, United States	كريستين شولهورن، الولايات المتّحدة الأميركية
Chris Yonke, Canada	كريس يونكي، كندا
Louisa Slavkova, Bulgaria	لويزا سلافكوفا، بلغاريا
Laith Kubba, United States	ليث كبّة، الولايات المتّحدة الأميركية
Lena Mukti, Indonesia	لينا مكتي، أندونيسيا
Lynda Thomas, United States	ليندا طوماس، الولايات المتّحدة الأميركية
Magda El Haitem, France	ماجدة الهيثم، فرنسا
Michael Ferrabee, Canada	مايكل فيرابي، كندا
Mohammad Khasawneh, Jordan	محمّد الخصاونة، الأردن
Mohamed Sherif, Libya	محمد الشريف، ليبيا
Mohammed Habibullah, Mauritania	محمد حبيب الله، موريتانيا
Mohammed Amer, United States	محمّد عامر، الولايات المتّحدة الأميركية
Mira Resnick, United States	ميرا ريسنيك، الولايات المتّحدة الأميركية
Michalis Sophocleous, Cyprus	ميشاليس سوفوكلوس، قبرص
Nadia Kamil, Morocco	ناديا كميل، المغرب
Nadim Abillama, Lebanon	نديم أبي اللمع، لبنان
Nafissa Lahrache, Algeria	نفيسة لحرش، الجزائر
Nour El Assaad, Lebanon	نور الأسعد، لبنان
Nicole Rowsell, United States	نيكول روزويل، الولايات المتّحدة الأميركية
Nicholas Collins, United States	نيكولاس كولينز، الولايات المتّحدة الأميركية
Huda Al-Bodigy, Yemen	هدى البذيجي، اليمن
Wim Borremans, Belgium	ويم بورمانس، بلجيكا